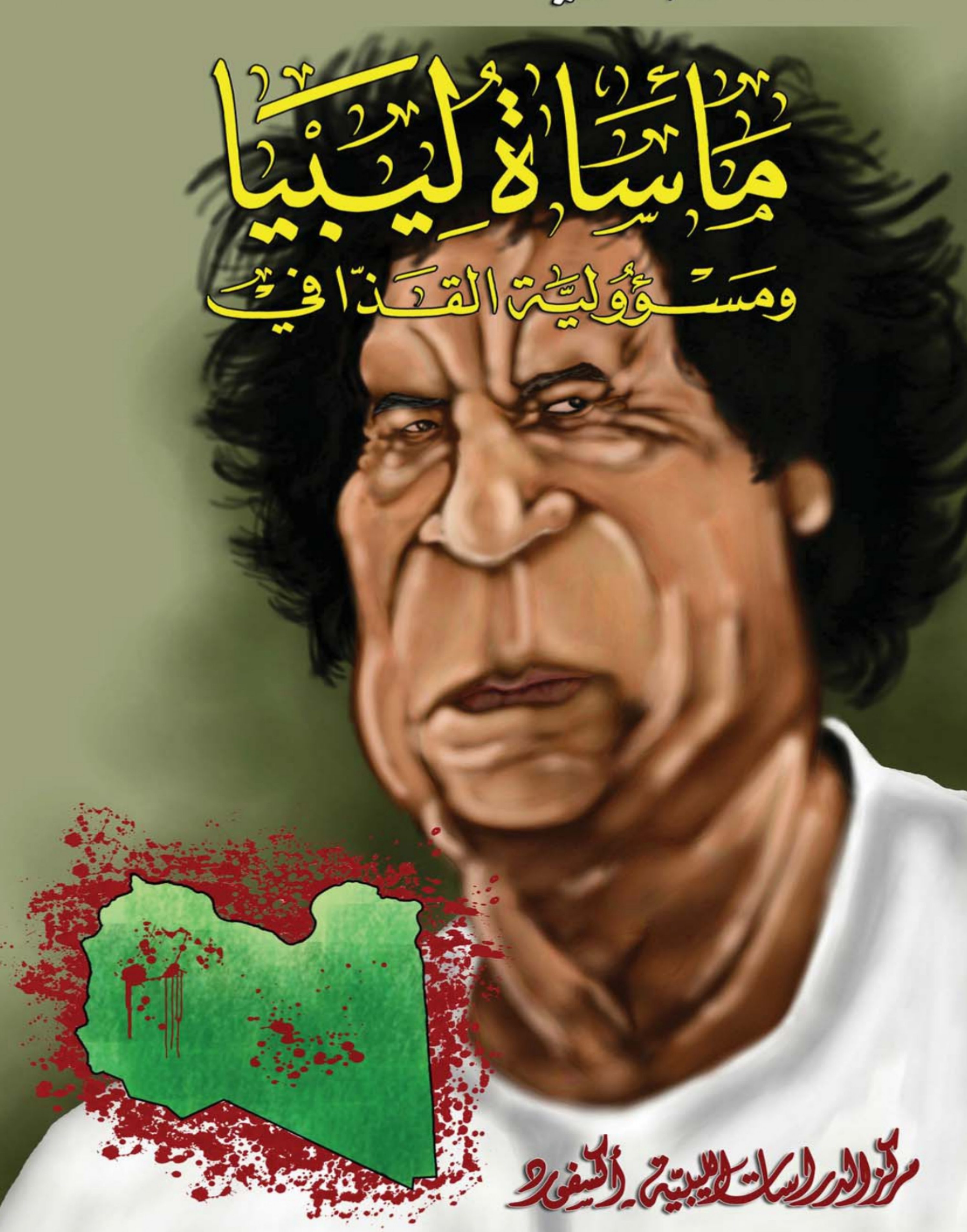
محمد يوسف المقريف

مأساة ليبيا

ومسؤولية القذافي



مركز الدراسات الليبية - أكسفورد

شكر وعرفان

لابد أن أنوه بالجهد الذي بذله الأخ يوســف بشير المجريسي في مراجعة الكتاب مراجعة نهائية، ولمركز الدراسات الليبية وجهازها والمشــرفين على إخراج الكتاب وطبعه فضل الصبر والدقة والأناة في وضع اللمسات الفنية الأخيرة وإعطاء الكتاب صورته الحالية.

وأظل في النهاية صاحب المسؤولية الكاملة عما يكون قد ورد به سهواً من أخطاء.

والله من وراء القصد وهو المستعان سبحانه.

مأساة ليبيا
ومسؤولية القذافي

" لا يكفي أن يقال إنّ ليبيا تعيش اليوم، ومنذ استيلاء انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ على مقدراتها، واقعاً مأساوياً كارثياً ازداد مع السنوات سوءاً وتفاقماً، ولكن ينبغي أن يتمّ التأكيد في الوقت نفسه على أنّ هذا الواقع هو من صنع العقيد القذافي، وهو نتاج توجّهاته وسياساته وممارساته، وأنّه هو المسؤول الأول والرئيسي عنه " .

هذه الصفحات، لمن؟!

" **المعنيّون** " بالقضية أو بالحالة الليبيّة كثيرون: عرب وأفارقة ومسلمون؛ وأوروبيون وأمريكان؛ فضلاً عن الليبيّين الذين يفترض أنّهم أصحاب القضية الأصليون. كما أنّ هناك " زوايا نظر " كثيرة يمكن أن يُنظر منها إلى هذه القضية، هناك " الزاوية الإقليمية " بأبعادها القومية والإفريقية والإسلامية، وهناك " **الزاوية الدولية** "

بصراعاتها المتعدّدة وأبرزها الصراعات الأوروبية الأمريكية، وهناك قبل ذلك كلّه "**زاوية النظر الليبيّة**" الوطنية الخاصّة.

وأريـــد أن أنبّه منذ البداية إلـــى أنّني أكتب هذه الصفحات لنا نحـــن الليبيّين قبـــل غيرنا، كما أحاول مـــن خلالها أن أنظر إلى "**الحالـة الليبيّة**" مـــن وجهة وزاوية نظر ليبيّة وطنية صرف، أملاً في أن أحافظ للقضية على وضوحها ونصاعتها، ورغبة في أن أنأى بها عن تعقيدات السياســة العربيــة والدولية وألاعيبها وأحابيلها، وســعياً لأن أبتعد بالقارئ عن تحليلات كثير من المحلّلين غير الليبيّين الذين تناولوا هذه القضية بأقلامهم وألسنتهم، سواء منهم من كان موضوعياً أو كان ذا هوى ومصلحة وغرض.

كما أودّ أن أنبّه القارئ إلى أنّني سوف أتجنّب استخدام أرقام أو تواريخ أو استشــهادات عديدة تحاشياً للإثقال عليه بحقائق ووقائع وبيانـــات يمكن الرجـــوع إليها في مصادرها وباتـــت معروفة تمام المعرفة، وســأكتفي بحقائق بسيطة أحسب أنّها ليست جديدة على أحد، كما ســأحتكم إلى منطق أحسب أنّه غاية في البداهة، وأنّه موضع إجماع وقبول.

هنـــاك **مقولة بدهيـة معروفـة**، هي موضع اتفـــاق، ليس بين الليبيّين جميعهم فحسب، ولكن بين البشر جميعاً. هذه المقولة

مفادها أنّ **لكلّ فعل فاعلاً**، وأنّ وراء كلّ **جريمة مقترفاً أو مرتكباً لها**، وأنّ لكلّ **جريمة عقوبة وقصاصاً**. وسوف أتّخذ من هذه المقولة محوراً وأساساً لمادة هذه الصفحات.

فما هي الجريمة التي أعنيها؟ ومن هو مقترف هذه الجريمة؟ أو من هو المسؤول عنها؟ وما هو الموقف من هذا الجاني/ المسؤول؟ أو ما هو جزاؤه وما نوع القصاص الذي ينبغي أن يلحق به؟ ذلك ما سأحاول تناوله ومناقشته في هذه الصفحات.

حقائق ثابتة

أحسب أنّه من الواجب (في البداية) وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات، تثبيت **جملة من الحقائق** حول:

- واقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي.
- تطلّعات وأماني الشعب في أواخر العهد الملكي.
- الوعود التي أطلقها انقلابيو سبتمبر.

واقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي

امتدّت حقبة العهد الملكي نحو ثمانية عشر عاماً (منذ الحصول على الاستقلال في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ حتى وقوع الانقلاب العسكري في ١ سبتمبر ١٩٦٩). ويمكن تلخيص واقع الشعب الليبي في

ظلّ العهد الملكي في جملة الحقائق الأساسية التالية:

أولاً: لقد حصلت ليبيا على استقلالها في **٢٤ ديسمبر ١٩٥١** بموجب قرارٍ من الأمم المتحدة والتي أجمعت تقارير خبرائها على وصف ليبيا يومئذٍ بأنّها "**من أكثر بلدان العالم تخلّفاً وفقراً**"، غير أنّ ذلك الفقر والتخلّف لم يكن بالطبع من صنع حكومات الاستقلال، بل كان ميراث وتركة سنوات الاستعمار الإيطالي الفاشستي.

ثانياً: ظلّت ليبيا تتمتّع **بموقع جغرافيٍّ واستراتيجيّ ممتاز**، فهي تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط بساحل يمتدّ قرابة (٢٠٠٠) كيلومتراً يجعلها قريبةً من أوروبا وأسواقها، كما يجعلها هذا الموقع همزة وصلٍ بين مغرب العالم العربي ومشرقه، وبوابةً هامّةً لأفريقيا.

ثالثاً: بلغ عدد سكان ليبيا عند حصولها على الاستقلال نحو **مليون** نسمة، كما بلغ هذا العدد عند قيام انقلاب سبتمبر نحو **مليونيْ** نسمة. وتميّزت **التركيبة العرقية والقبلية والدينية** للشعب الليبي بالسهولة والبساطة، فتميل إلى التجانس والوحدة، وتبتعد عن التعقيد والتطرّف والانغلاق، وتخلو من التناقض والصراع بكافة أنواعه

وأسبابه. فالشعب الليبي، على سبيل المثال، مسلم وسُنّي مائة بالمائة.

رابعاً: اعتمدت حكومات العهد الملكي المتعاقبة في تمويل موازنتها العامّة ومشروعاتها الإنمائية على ما كانت تتلقّاه من مساعدات مالية في ظلّ الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت قد أبرمتها مع كلٍّ من حكومات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمساعدات الفنية والمالية المحدودة التي تلقّتها من بعض وكالات هيئة الأمم المتحدة وبعض الدول، كفرنسا وإيطاليا ومصر والعراق والباكستان وتركيا.

خامساً: بدأت ليبيا تتجاوز سنوات الفقر بعد اكتشاف **النفط** والشروع في تصديره مع بداية الستينيات (١٩٦١)، وعند قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ لم يكن إجمالي ما حصلت عليه ليبيا الملكية من **عائداتها النفطية** قد تجاوز (٩٦٠) تسعمائة وستين مليون جنيه ليبي (أي ما يوازي ثلاثة مليارات دولار أمريكي).

سادساً: آلت كافة عائدات ليبيا من النفط وغيره خلال سنوات العهد الملكي إلى **الخزانة العامّة للدولة**، وكان التصرّف فيها

يتمّ بموجب قوانين مجازة من قبل السلطة التشريعية بالبلاد (مجلسيْ البرلمان والشيوخ، والمجالس التشريعية)، ودون أيّة استثناءات. وقد عرفت ليبيا **أوّل خطّة خمسية للتنمية** بمجرّد ظهور عائدات النفط، وهي التي عُرفت بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٨، وقد سجّلت تلك الخطّة، والخطّة الخمسية الثانية التي بدأت مع إبريل ١٩٦٩، مؤشرات إنجازٍ طيّبة في مجالات الإسكان والمواصلات والتعليم والصحة وبناء بعض المشروعات الزراعية والصناعية.

سابعاً: على الرغم من شحّ موارد الدولة في مطلع سنوات الاستقلال، لم تتردّد الحكومات المتعاقبة في الإنفاق على **التعليم** بكافة مستوياته، فأقامت الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس، كما أرسلت البعثات الخارجية، إلى كلٍّ من الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وشهد التعليم نهضةً قلَّ نظيرها على امتداد العالم العربي كلّه، وقد كان التعليم مجانياً ومتاحاً لكلّ أبناء وبنات ليبيا، بل وضعت له الدولة الحوافز المادية والمعنوية. كما شهدت حقبة العهد الملكي اهتماماً خاصاً **بالقطاع الصحي والخدمات الصحية**.

ثامناً: شـــهدت **العملية الإدارية** والتشـــريعية نشاطاً متميّزاً، وإنَّ من يقارن إنجازات الحكم في ليبيا قبل انقلاب ســـبتمبر بالجهـــود المبذولة في هذا المجال على كافة الســـاحات العربيـــة والإفريقية والآســـيوية يجد للحركة التشـــريعية والإداريـــة في "ليبيا الملكية" ســـبقاً متميّزاً، ودون أدنى شـــك، فقد كانت الدولة الليبيّة في ظـــلّ العهد الملكي متكاملة البنيان الإداري والتشريعي.

تاسعاً: شهدت **الحركـة الثقافيـة والفكرية** وحركة التأليف والنشر نشاطاً واتساعاً هائلين على مدى السنوات التي سبقت قيام انقلاب سبتمبر، ويكفي مؤشّراً في هذا الصدد استعراض عدد الصحف والمجلات الليبيـــة التي كانت تصدر عند قيام انقلاب ســـبتمبر، وعدد الكتب التـــي جرى تأليفها ونشرها واستيرادها خلال تلك الحقبة.

عاشراً: كفل **الدستور الليبي**، الذي أقرّته الجمعية الوطنية التأسيسية في ٧ من أكتوبر ١٩٥١، **اســتقلال الســلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية**، كما كفل سيادة القانون، وأحيطت حياة وحقوق وحرّية المواطن الليبي في ظلّ ذلك الدستور **بضمانــات قانونيــة وقضائية** منعت عنه العســف والجور

حادي عشر : حافظ العهد الملكي على "**الحياة البرلمانية**" وفقاً لما نصّ عليه الدستور، ولم يعرّضها للتعطيل، وحرص على إجراء الانتخابات التشريعية العامة في مواعيدها، فعرفت حقبة العهد الملكي انتخابات عامة خلال السنوات ١٩٥٢، ١٩٥٦، ١٩٦٠، ١٩٦٤ (وقد أعيد إجراء الانتخابات الأخيرة في عام ١٩٦٥ بعد أن ثبت وقوع تزوير واسع في نتائجها). وقد جرى فض **آخر دورة عادية لمجلس الأمّة الليبي** في الثالث من مايو عام ١٩٦٩ حيث كان مقرّراً أن تعقد الانتخابات التالية في ربيع عام ١٩٧٠ على أبعد تقدير. ورغم ما شاب "الحياة البرلمانية" من سلبيات فتظلّ مفخرة للعهد الملكي وشاهداً على هامش الحرّية التي كان يتمتّع بها الشعب الليبي.

ثاني عشر : رغم أن النظام الملكي لم يسمح بتأسيس **الأحزاب السياسية** فإنه سمح بتأسيس **الجمعيات الفكرية والأدبية والنوادي الثقافية والرياضية**، كما سمح بتكوين **النقابات والاتحادات العمالية والمهنية**، وتنظيم المظاهرات والاحتجاجات للمطالبة بحقوقها

المهنية، كما سمح النظام للجماهير الشعبية (بمختلف فئاتها العمالية والطلابية والنسائية، وغيرها) بالتعبير عن مطالبها الخاصة، وعن مشاعرها ومواقفها إزاء كثير من القضايا العامة الوطنية والقومية.

سلبيات وإخفاقات

وبالطبع فإنّ هذه الحقائق التي أوردناها لا تنفي وجود عدد من السلبيات والإخفاقات والممارسات الخاطئة التي وقعت في ظلّ العهد الملكي، وعلى الأخصّ فيما يتعلّق بالتلاعب بالمال العام من قبل بعض المسؤولين، وضيق هامش الحريات والحقوق السياسية العامة. غير أنّه لا بدّ من التأكيد على الآتي:

- أن **الفساد المالي** الذي عرفه العهد الملكي **لم يكن يشكل إهداراً متعمّداً أو تبديداً مبرمجاً لثروات البلاد وخيراتها**.
- أن **الفساد السياسي** الذي عرفه ذلك العهد لم يكن يشكل طغياناً واستبداداً سياسياً مقصوداً ومستهدفاً.
- أن هذه السلبيات جميعها كانت **استثناءً** من الحالة الإيجابية العامة التي كان عليها أداء النظام وسيرته.

- أن أداء النظـام الملكي فـي ليبيا في جملته كان **الأفضل بالمقارنة مع أداء معظم الدول العربية في تلك الحقبة**.

علاقات النظام الخارجية

ولا يكتمل وصف واقع الشـعب الليبي في ظلّ العهد الملكي دون الإشـارة إلى **مواقف وعلاقات ذلك العهد عربياً وأفريقياً ودولياً**، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: لقد ظلّت ليبيا منذ اسـتقلالها وإلى قيام انقلاب سـبتمبر ١٩٦٩ تتمتَّع **بعلاقاتٍ أخويـةٍ ممتازة مع كافـة جيرانها وأشـقائها**، فـي الغربِ مع تونـس والجزائر والمغرب، وفي الجنوب مع النيجر وتشـاد والسودان، وفي الشرق مع مصر، وفي الشـمال مع مالطا. ولم يسـجّل العالم على ليبيا طوال تلك السنوات أيّة مشاكل أو نزاعات بينها وبين هـؤلاء الجيران، ولم يكن هـمّ الجميع - ونعني بهم الليبيين وجيرانهم - سـوى التسـابق من أجل زيادة هذه العلاقات، التي صاغتهـا الجغرافيا وصنعها التاريخ والدين وصلات الرحم والقربى والنَّسب والانتماء العربي والإفريقـي والإسـلامي الواحد، قوّةً ورسـوخاً وعمقاً ومصداقية.

ثانيـــاً: وعلى **الرغم من وجـود القواعد الأمريكيـة والبريطانية** فوق الأراضـــي الليبية خلال الفترة التي ســبقت انقلاب ســبتمبر ١٩٦٩، فإن ذلك لم يحل دون الشــعب الليبي والحكومات الليبية التي سبقت قيام الانقلاب، ومشاركة الأمَّــة العربية في معاركها، ومــن التعبير عن انتماء ليبيا العربي، ومن النهوض بأعبائها القومية بشكل طيّب يدعو للفخر.

فطوال هذه الســنوات، وقف الشعب الليبي وحكومته مع "**الثـورة الجزائريـة**" إلى أن حققــت انتصارها وحصلت الجزائر على اســتقلالها، وشهدت هذه السنوات البدايات في **دعم الشـعب الليبـي للثـورة الفلسـطينية**، وانطلقت الرصاصات الأولى لـ "**حركة فتح**" بتمويلٍ من الشــعب الليبي، وجرى خلال هذه الســنوات منع كلٍ من بريطانيا وأمريكا من استعمال قواعدهما ضدّ الشقيقة الكبرى مصر باعتراف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفسه، وخلال هذه السنوات نفسها (على وجه التحديد في أغسطس عام ١٩٦٧) وفي مؤتمر القمّة العربي الذي انعقد في الخرطوم بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، تعهّدت ليبيا بالمشاركة في **تقديم**

الدعــم المالــي لــدول المواجهة العربيــة من أجل الإعداد العسكري والصمود الاقتصادي. وقد بلغ ما تعهّدت به ليبيا يومذاك (٣٠) ثلاثين مليون جنيه، في الوقت الذي لم يكن قد مضى فيه على الشروع في تصدير وتسويق النفط الليبي سوى بضع ســـنوات. كما قدمت ليبيا الملكية – حكومة وشـــعباً – المزيد من المساهمات والتبرعات المالية لدول المواجهة العربية فضلاً عن حركة "**فتح**".

وطــوال هذه الســنوات كان حجم التعــاون الاقتصادي والتعليمـــي والثقافي بين ليبيا وبقية الـــدول العربية على درجةٍ طيّبة وفقاً لمعايير وظروف تلك السنوات.

ثالثاً: كذلـــك كانت علاقات ليبيا مع بقية **الـدول الإفريقية** ومع منظمة الـــدول الإفريقية على درجةٍ عاليـــة من الاحترام والجدّية والفاعلية. وكذلك كان الشـــأن بالنسبة لعلاقات ليبيـــا مع بقية دول **العالم الإســلامي** وقضاياه، ومع بقية دول العالم.

حقائق إضافية

ولاســـتكمال الصورة بشأن ما كانت عليه الأوضاع في ليبيا في ظلّ العهد الملكـــي، وقبل وقوع انقلاب ســـبتمبر، لا بدّ من **تثبيت**

الحقائق الإضافية التالية:

(أ) : أن ليبيا، عند قيام انقلاب سبتمبر، لم تكن تعاني أو تواجه خطراً أو تهديداً خارجياً على أمنها أو سيادتها أو وحدة وسلامة أراضيها، لا من الشرق ولا من الغرب، ولا من الشمال ولا من الجنوب، بل كانت تتمتَّع بعلاقاتٍ أخويةٍ ممتازة مع كافة جيرانها، ومع بقية أشقائها ومع الأسرة الدولية قاطبةً.

(ب): أن ليبيا وهي تفاخر بتاريخها كلّه، وبخاصّة ما سطّره الأجداد المغاوير في مقاومة الغزو الإيطالي الغاشم بكلّ بسالة، لم يسجّل التاريخ المعاصر على شعبها – وقبل وقوع انقلاب سبتمبر – أيّة **اتجاهاتٍ عدوانية** نحو جيرانه أو أيّة توجهاتٍ شوفينية للهيمنة والتسلّط على أشقّائه، ولم يسجَّل عن الشعب الليبي – حتى في مجال الأحلام أو على مستوى الأماني والتصريحات – **أيّة** تطلّعاتٍ توسّعية أو ادّعاءاتٍ بالريادة **والقيادة**، سواء على صعيد المغرب العربي، أو القارّة الإفريقية، أو الأمّة العربية، أو العالم الثالث بل العالم كلّه، وكانت علاقاته كافة منطلقة من قيمه وتراثه الحضاري، وفي حدود حجمه وعدد

سكانه وقدراته وإمكاناته الفعلية والحقيقية.

(ج): أن ليبيا عند قيام انقلاب سبتمبر **لم تكن تعاني من أزماتٍ اقتصادية أو صراعٍ اجتماعي أو سياسي طاحن**، كما لم تكن بنية المجتمع الليبي والاقتصاد الليبي يومذاك تعاني من أيّة أزماتٍ حادّة أو مشاكل مزمنة مستفحلة، والمشاكل التي كان يواجهها الاقتصاد كانت كلها من النوع البسيط القابل للحلّ. ولعلّ أهمّ محدّد كان يواجه هذا الاقتصاد، وهو **نقص الأيدي العاملة المدرّبة**، كان من السهولة مواجهته والتغلّب عليه من خلال استخدام الميكنة المتطوّرة، ومن خلال الاستفادة من اليد العاملة الشقيقة المتوافرة على حدود ليبيا الشرقية والغربية في كل من مصر وتونس على وجه الخصوص.

(د): إن المراقبين جميعهم، فضلاً عن كافة الفئات المثقفة والواعية من أبناء الشعب الليبي، كانوا يدركون أن العقود القادمة، بدءاً من السبعينيات من القرن الماضي، ستكون **أخطر الحقب وأكثرها حسماً في تاريخ ليبيا المعاصر**، لأن هذه العقود هي الحقبة الوحيدة، منذ حصول ليبيا على استقلالها عام ١٩٥١، التي تهيّأت لها خلالها

الإمكانـــات الماديـــة والمالية الهائلـــة متزامنة مع وجود الكوادر والخبـــرات الفنية والإدارية الوطنية. كما أنّ هذه الفئات من أبناء الشعب الليبي كانت تدرك أنّ هذه العقود ستكون أخطر وأثمن مراحل تاريخ ليبيا المعاصر، وليس ينتظر من هذه الســـنوات إلا أن تكون ســـنوات "**الإنجاز والبنـاء والإبـداع**" التي لا تتكرّر، أو أن تكون ســـنوات "**الفرص المضيَّعة**" التي لا تُعوَّض.

أماني الشعب الليبي وتطلّعاته

عرضنا فيما ســـبق لأهمّ الحقائق المتعلّقة بواقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي الذي امتدّ قرابة ثمانية عشر عاماً. وسنواصل تنـــاول عدد من الحقائق الثابتة الأخرى، وذلك **كمدخل ضروري** لموضوع هذه الصفحات.

تطلّعات وأماني الشعب الليبي في أواخر العهد الملكي

لا يعنينا في هذا المقام أن نناقش ما إذا كان الشعب الليبي راغباً في تغيير النظام الملكي أم لم يكن، وما إذا كان الشـــعب الليبي بكل فئاته المدنية والعسكرية يملك مقوّمات إحداث التغيير أم لا؟ ولكن ما يهمّنا في هذا المقام أن نؤكّد أنّ **أماني وتطلّعات الشعب الليبي** خلال تلك الحقبة من تاريخه كانت تتمثّل في الآتي:

تِلكم كانت تطلّعات الشعب الليبي وأمانيه خلال تلك الفترة من تاريخه، وفقاً لما تدلّ عليه كافة الوثائق والمذكرات والمطالبات والمناشدات التي صدرت عن مختلف القوى والهيئات والشخصيات والزعامات الوطنية يومذاك.

الوعود التي أطلقها انقلابيو سبتمبر

من المهمّ أيضاً أن نثبّت الحقائق التالية بشأن **الوعود** المبكّرة التي أطلقها انقلابيو سبتمبر خلال الأيام والأشهر الأولى لاستيلائهم على الحكم في البلاد، وهي الوعود التي جعلت فئات كثيرة من الشعب الليبي ترحّب بهم وتمنح بعض "**الشرعية**" لحركتهم الانقلابية.

ويمكن تلخيص هذه الوعود من خلال مطالعة ما ورد في "**البيان الأول**" للانقلابيين في الآتي:

- "الإطاحة بالنظام الرجعي المتخلّف والمتعفّن" وبـ"عهد الرجعية والرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر".
- السير بليبيا في طريق "العمل والعُلا والحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية، كافلة لأبنائها حقّ المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف".

- "بناء مجتمع ترفرف عليه رايات الرخاء والمســاواة حيث لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيّد ولا مسود، بل الجميع إخوة أحرار".
- "الوقــوف صفّاً واحداً ضــدّ عدوّ الأمَّــة العربية، عدوّ الإســلام، عدوّ الإنســانية الذي أحرق مقدساتنا وحطّم شرفنا".
- "الســير بليبيا في طريق بناء المجد وإحياء التراث والثأر للكرامة التي جُرحت والحقّ الذي اغتصب".

وقد أضاف **الملازم القذافي** إلى هذه الوعود، من خلال خطبه وتصريحاته وبياناته التي ألقاها خلال الأشــهر الأولى للانقلاب، **الوعود التالية**:

- توجيه إيرادات ليبيا لخدمة مصلحة شعبها.
- توجيــه الجــزء الأكبر من إيــرادات البلاد نحــو التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل:
    - إحداث ثورة زراعية تحقّق الاكتفاء الذاتي.
    - إحــداث ثورة صناعية تمكّن البلاد من التحرّر من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لدخلها.

- تحقيق ثورة إدارية تهدف إلى القضاء على المكتبية وإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- بناء قوات مسلحة تهدف إلى حماية مكاسب الشعب.

إذن، كانت تلكم هي **الوعود** التي أطلقها الانقلابيون منذ استيلائهم على السلطة في الأول من سبتمبر ١٩٦٩، **ولا بدّ من التأكيد على أنّ هذه الوعود لم تتضمّن لا تصريحاً ولا تلميحاً**:

- أيّة وعود بإحداث "**تحوّلات تاريخية وثورية خطيرة**" محلية وقومية وأممية وتوظيف جميع مقدّرات الشعب الليبي من أجل إنجاز تلك التحوّلات.
- أيّة وعود "**بتصدير الثورة**" وبأن يخوض الانقلابيون باسم الليبيّين ونيابة عنهم، وباسم كافة القوى التقدّمية والثورية في العالم، معارك وحروباً متواصلة مع "**الخيانة**" ومع "**الرجعية**" ومع "**الاستعمار والإمبريالية**"، ليس داخل ليبيا فحسب ولكن على امتداد العالم العربي كلّه، بل في جميع أنحاء العالم.
- أيّة وعود ببناء "**ترسانة سلاح ضخمة**" حتى لو استدعى

الأمر أن يلتهم بناؤها حصة هائلة من عائدات ليبيا النفطية وأن يحشد لها جميع أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية بما فيها الأسلحة ذات الدمار الشامل.

- أيّة وعود بتأليف "**نظرية عالمية**" تقدّم الحلّ الوحيد الشامل والنهائي لكافة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم، وتقف ندّاً للنظرية الرأسمالية والنظرية الشيوعية. وأيّة وعود بترجمة هذه النظرية إلى كافة لغات الدنيا على حساب الشعب الليبي وبأمواله من أجل أن تصل "فائدة" هذه النظرية إلى شعوب الأرض كافة.

إذن، وقد فرغنا من بيان واقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي حتى الأول من سبتمبر ١٩٦٩، وبيان أماني وتطلّعات الليبيّين مع اختلاف فئاتهم ومشاربهم وتوجّهاتهم في تلك الآونة، وبيان الوعود التي أطلقها انقلابيو سبتمبر وتعهّدوا للشعب الليبي بإنجازها وتحقيقها، باعتبار ذلك سبب حركتهم ومبرّرها، سوف نتناول فيما بعد بيان المآل الكارثي والمأساوي الأسيف الذي آلت إليه أوضاع ليبيا وشعبها بعد مرور أربعة عقود في ظلّ انقلاب سبتمبر، وهو ما أشرت إليه آنفاً بالجريمة.

مظاهر وملامح المأساة

خضعت ليبيا حتى الآن للسلطة التي أقامها النظام الانقلابي بقيادة الضابط معمر القذافي أكثر من أربعة عقود، **فماذا كان حصاد هذه السنوات**؟ وماذا كانت المحصّلة النهائية للسياسات والمواقف والممارسات التي انتهجها هذا النظام على امتداد هذه السنوات؟!

قبل أن ننطلق في البحث عن إجابة لهذا السؤال، نرى ضرورة تنبيه القارئ إلى جملة من الحقائق ذات الصلة وهي:

- أن ليبيا لم تتعرّض على امتداد هذه السنوات لأيّة كوارث أو نوازل طبيعية.
- وأنّ عدد سكان ليبيا ظلّ في حالة نموّ طبيعي إلى أن بلغ في نهاية هذه الحقبة نحو (٥) ملايين نسمة.
- وأن جميع مقدّرات وثروات ليبيا وإمكاناتها ظلّت تحت تصرّف هذا النظام، وكان في مقدّمتها عائداتها النفطية التي جاوزت وحدها ما يربو عن ألف مليار دولار (ترليون دولار) حسب أقلّ التقديرات.

ولنعد بعد هذا إلى السؤال الذي طرحناه: **ماذا كان الحصاد النهائي والمحصلة الختامية لنهج النظام الانقلابي ولسياساته؟!**

نحسب أن هناك إجماعاً بين الليبيّين في الداخل كما في الخارج، بل بين كثير من المحسوبين على النظام الانقلابي، بأن الشعب الليبي يعيش الآن، تحت وطأة هذا النظام، **حالة مأساوية كارثية**. وهي حالة بدأت مع السنوات الأولى للنظام وازدادت مع مضيّ السنوات سوءاً وتفاقماً. وهي حالة بلغت غاية البشاعة والزراية، كما أنها غير مبرّرة بأيّ منطق، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار ما كانت عليه أوضاع ليبيا من تقدّم وازدهار قبيل مجيء النظام، وأخذنا في الاعتبار الحجم الهائل لثروات وعائدات ليبيا النفطية خلال هذه الحقبة، ولا سيما بالمقارنة بما استطاعت دول أخرى أن تنجزه وأن تحققه خلال الحقبة ذاتها بإمكانات وثروات أقل وبثقل سكاني وأعباء أكبر. ومن مظاهر هذه المأساة الكارثة التي تعيشها ليبيا:

أولاً: على الصعيد الداخلي

١ - ألغى انقلابيو سبتمبر **دستور** البلاد الصادر عام ١٩٥١، وأبقوها طوال هذه الحقبة بلا دستور ينظّم علاقة الحاكم بالمحكوم، ويقدّم الضمانات القانونية التي تكفل وتصون حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية، وأبقوا البلاد بلا **مؤسسات دستورية** ثابتة تحدّد اختياراتها وترسم

سياســاتها وتقرّر مواقفها وفقاً لما يراه شعبها. وأصبحت شؤون البلاد كلّها رهن مزاج وهوى الانقلابيين.

٢ - ألغى انقلابيو سبتمبر **الحياة البرلمانية** التي عرفتها ليبيا، ودون توقّف أو انقطاع، منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٥١. واســتبدل الانقلابيون مجلسي الشيوخ والنواب بهياكل هزيلة جوفاء كانت مهمّتها الأساسية تزييف إرادة الشعب الليبي.

٣ - اعتدى الانقلابيون على **السـلطة القضائية** وهيمنوا عليها وجردوهــا من كل مظاهر الاســتقلالية والحيدة والنزاهة والعدالة.

٤ - فرض انقلابيو ســبتمبر "**الكتاب الأخضر**" على الشعب الليبي، وقنّنوا مقولاته السـقيمة العقيمة. واســتصدروا عدداً مــن القــرارات والقوانين التي صــادروا بموجبها حرّية العمل السياســي، وألغوا كافة منابر التعبير الحر، وأمّموا الصحافة، وأخضعوا حركة المواطن الليبي لهذه المقــولات ولجملة مــن المكبّلات والعوائق في شــتى مجالات الحياة ارتكست به إلى ما دون خطّ الآدمية.

٥ - أخضــع انقلابيو ســبتمبر **هيــاكل الدولــة ومؤسســاتها**

الإداريــة، وأجهزة **التخطيـط والرقابة والمحاسـبة** التي ورثوها عن العهد الملكي، لسلسلة متواصلة من التعديل والتبديل والفكّ وإعادة التركيب تحت شــتى المسمّيات، الأمــر الــذي أدّى إلى إرباك عملها بل شــلّه، وأدّى في النهاية بأجهزة الدولة كافة إلى حالة من الفوضى الشاملة المتواصلة. كما أخضع انقلابيو سبتمبر **العاملين بالدولة** إلى جملة من الإجراءات والقرارات المربكة والمعاملات المذلّــة المهينــة، وليس أقلّهــا الإبقاء علــى مرتّباتهم وأجورهم عند المســتوى الذي كانــت عليه عام ١٩٨١ أي قرابة ثلث قــرن، وتعمّد تأخير صرف هذه المرتبات والأجــور (التي يفترض أن تكون شــهرية) إلى ما يجاوز الستة أشهر أحياناً.

٦ - أخضع الانقلابيــون البلاد لعمليــات **تجريب سياســي** متواصلة أســهمت، مع ما تعرّضت له الأجهزة الإدارية من تعديلات مســتمرّة، في إرباك مسيرة الدولة، وإهدار جزء كبيــر من وقت وجهد ثروتها البشــرية، فضلاً عن المادية.

٧ - أقام الانقلابيون "**منظومة إرهاب داخلي**" قوامها اللجان

الثوريـــة والأجهزة الأمنية والمحاكـــم الخاصّة والثورية، واســـتصدروا لها القرارات، ووفّروا لها الأموال، وجميع المســـتلزمات البشـــرية والمادية. ومارست هذه الأجهزة الإرهـــاب والقمع والفتـــك بالمواطنين الليبيين بشـــكل متواصـــل ومتعاظـــم، في الخفـــاء وفي العلـــن، بعلم وبتعليمات الانقلابيين.

٨ - مارس انقلابيو سبتمبر عبر الأجهزة واللجان التي أقاموها، وبموجب القرارات والقوانين التي استصدروها، استباحة كاملة لحقـــوق وحريـــات المواطنين، **واعتدوا بشـكل متواصـل ومبرمـج ومتعمّـد علـى حرّياتهـم، بـل علـى حياتهم**. ولا بدّ في هذا الصدد من تسجيل وقوع الجرائم والانتهاكات التالية خلال هذه الحقبة:

- تعرُّض مـــا لا يقلّ عن (٣٠) ألـــف مواطن ليبي للاعتقال السياسي بأسلوب تعسّفي وغير قانوني.
- تعرُّض عدد كبير من المعتقلين السياســـيين لأبشع أنواع التعذيب النفســـي والبدني ووفاة أعداد منهم تحت التعذيب.
- قيـــام النظام بقتل ما يقارب ألـــف مواطن ليبي إمّا

عـــن طريق الاغتيال العلنـــي أو تحت التعذيب أو بالإعدام السرّي أو العلني دون محاكمة، أو عقب محاكمات صورية أمـــام محاكم خاصّة أو ثورية. هذا فضلاً عن ضحايا مجزرة "ســـجن بو سليم" يوم ١٩٩٦/٦/٢٩ الذين يقـــدّر عددهم بما يربو عن ألف ومائتي قتيل.

- اختفاء العشـــرات من المواطنين الليبيّين وغيرهم اختفاءً قسرياً في ليبيا، ومن أبرز حالات الاختفاء القســـري من الليبيّين الشيخ امحمد البشتي وأحمد عبد القادر الثلتي والرائد عمر عبد الله المحيشـــي والدكتور عمرو خليفة النامي وجاب الله حامد مطر وعزّات يوسف المقريف ومنصور رشيد الكيخيا.

٩ - فرض انقلابيو ســـبتمبر علـــى البلاد **سياســات اقتصادية فاشــلة** وعقيمـــة لا صلـــة لها بمعطيات الواقـــع الليبي، وتجاهلوا بشـــأنها أخـــذ آراء الخبـــراء والاختصاصيين. كما أقاموا مشـــروعات صناعية وزراعية فاشـــلة بتكاليف باهظة استنزفت ثروات البلاد المائية وأسهمت في إفلاس خزانتها، ولم تحقّق أيّ هدف من الأهداف المعلنة لها،

سواء في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو تزويد البلاد بمصادر دخل بديلة للنفط. كما أهمل الانقلابيون الاهتمام بصيانة البنية التحتية للاقتصاد الوطني التي ورثوها عن العهد الملكي.

١٠ - تعمّد انقلابيو سبتمبر إهمال الإنفاق على **قطاعات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية وشؤون البيئة** بحجج وذرائع واهية. وقد ترتّب على هذا الإهمال أن أصبحت حياة الليبيّين معرّضة لشتى أنواع الأخطار والأمراض، كما تدنّت مستويات معيشتهم إلى مستويات الشعوب الفقيرة المعدمة التي لا تملك بلادها أيّة ثروات. ولا بدّ من التأكيد على أن الانقلابيين قاموا عن عمد بانتهاج سياسة تعليمية فرضت على الناس الجهل وبلغت بالتعليم أحطّ مستوياته.

١١ - أنفق الانقلابيون ما لا يقلّ عن ٤٠٪ من عائدات ليبيا النفطية (خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات) على شراء **السلاح** وتكديسه وعلى الإنفاق العسكري. وتجمع التقارير على أنّ "**العبء العسكري**" في ليبيا تحت النظام الانقلابي بلغ خلال الثمانينيات من القرن الماضي

ضعف المعـــدل العالمي. وفضلاً عن أنّ هذا الإنفاق لم يكن مبرّراً بأيّة حســـابات أمنية أو اســـتراتيجية وطنية أو حتى قومية، فقد كان على حســـاب خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال هذه الحقبة، كما أنّه أغرى الانقلابيين بالإقدام على مغامراتهم وتدخلاتهم العسكرية في شؤون شـــتى الدول الإفريقية والعربية بكلّ نتائجها المأســـاوية. ومن المعروف أنّ الجزء الأكبر من هذا السلاح قد أكله الصدأ والبلى.

١٢ - اســـتخدم الانقلابيون، ومنذ مرحلة مبكّـــرة، جملة من السياسات استهدفت **إفســـاد** المؤسسة العسكرية وإلهاءها عن مهامها المعروفة، وأدت في النهاية الى تدميرها.

١٣ - شجّعت السياســـات التي انتهجها الانقلابيون، وبخاصّة فيما يتعلّق بتعطيل دور أجهزة المحاســـبة والرقابة المالية والإداريـــة، على **اســـتباحة المال العام وانتشـــار الفســـاد المالي** على أوســـع نطاق. وقد مارس انقلابيو ســـبتمبر وأبناؤهـــم وأقاربهم عملية **ســـطو ونهب ســـافرة** لأموال الدولة، بل لأموال المواطنين الخاصّة.

١٤ - شجّعت السياســـات التي انتهجها الانقلابيون على انتشار

الفاحشة والرذيلة وشيوع **التفسّخ الاجتماعي والانحلال الأخلاقي** وانتشار الجريمة والمخدرات.

هذه هي أهم ملامح الكارثة التي أصابت ليبيا وشعبها على امتداد العقود الأربعة الماضية جرّاء سياسات النظام الانقلابي وممارساته. ولا نحسب أنّ هناك من يحجم أو يتردّد في وصف هذه الكارثة بالجريمة، فهي ليست مجرّد أخطاء أو تجاوزات - إنّها جريمة، بل هي رزمة جرائم.

ثانيا: حصاد الممارسات الخارجية

ماذا كان شعبنا وأمّتنا يتوقّعان من النظام الانقلابي أن يقوم به وطنياً وعلى كافة الأصعدة الخارجية، عربياً وإسلامياً وعالمياً، أخذاً في الاعتبار إمكانات ليبيا وثرواتها، وفي ضوء الميراث الطيّب من العلاقات الخارجية الحسنة التي خلّفها العهد الملكي؟

العقل والمنطق والمعطيات كلّها؛ المحلية والقومية والدولية، كانت توجب على النظام الانقلابي:

- أن يوظّف إمكانات ليبيا الهائلة ابتداءً من أجل خير شعبها، كل شعبها، ومن أجل رفاهيته وتطويره وتنميته، ثمّ من أجل خير جيرانها وأمّتها وقارّتها الافريقية.

فسارع إلى اتّخاذ كافة الإجراءات والخطوات التي من شأنها توظيف ثروات ليبيا وإمكاناتها وعلاقاتها من أجل خدمة هذه الأوهام والادّعاءات:

- فتمّ ترجمة "**الكتيّب الأخضر**" إلى أغلب لغات الكرة الأرضية، وطبعه وتوزيعه بأعداد فلكية مجاناً على حساب خزانة الشعب الليبي. كما أقيمت عشرات الندوات والملتقيات المدفوعة الثمن من أموال الشعب الليبي.
- جرى فتح منافذ ليبيا الجوية والبرية والبحرية لاستقبال شتى أنواع **المرتزقة** من كلّ مكان، مرتزقة الكلمة ومرتزقة السلاح ومن هم على شاكلتهم.
- تمّت استضافة ورعاية شتى الحركات والجماعات التحرّرية وغير التحرّرية من كلّ أصقاع العالم وأجناسه، وفُتحت معسكرات التدريب العسكري لهؤلاء الوافدين في كثير من أرجاء التراب الليبي.
- تمّ تكديس مختلف أنواع السلاح والذخيرة والألغام من شتى المصادر الغربية والشرقية، كما جرى إقامة مصانع لإنتاج المتفجرات والمواد المفخخة بإشراف عملاء المخابرات المركزية السابقين وغيرهم.

- شرع النظام منذ مرحلة مبكّرة في بذل المساعي من أجل اقتناء قنبلة ذرّية (ولو صغيرة) ثمّ شرع فيما بعد في اتّخاذ الخطوات لاقتناء وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وبقية أنواع اسلحة الدمار الشامل.
- وفضلاً عن ذلك، فقد تمّ إعادة تنظيم أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية والدبلوماسية وأعيد النظر في أولوياتها وأهدافها بما يخدم هذه الأوهام، كما وضعت الترتيبات التي تكفل تمويل هذه النشاطات من الخزانة الليبية دون تقتير أو تعطيل، ودون أيّ رقابة أو محاسبة أو مساءلة.

وقد أورد **الرائد عبد السلام جلود** في خطاب ألقاه بمدينة سرت، خلال ما عُرف بعيد الوفاء الذي أقيم في الذكرى العشرين للانقلاب، أنّ النظام أنفق منذ قيام الانقلاب وإلى ذلك التاريخ ما نسبته ٢٢٪ من عائدات ليبيا النفطية (أي نحو ٤٤ مليار دولار) على تمويل ودعم ومساندة حركة الثورة العالمية وحركات التحرّر.

غير أنّ الملازم القذافي لم يكن سعيداً بإنفاق هذا المبلغ فقط على حركات التحرّر، لقد بدا هذا المبلغ الضخم زهيداً في نظره، فقال وبالحرف الواحد خلال اللقاء الذي أجرته معه إذاعة لندن (البي بي سي البريطانية) خلال الذكرى نفسها، ونشرته صحيفة

"**الزحف الأخضر**" الرســمية في عددها الصادر يوم ٢٥ ســبتمبر ١٩٨٩ ، ما نصّه:

"إنّنا نتأسّــف لأنّنا لم ننفق ثروتنا كمــا ينبغي. . كان يجب أن ننفق حتى على حســاب الصناعــة والزراعة الليبية. . على حــركات التحرّر في العالم . . . إنّني متأسّــف جداً لأنّني لم أنفــق المليارات على حركات التحرّر. . وهذا خطأ. . إذ كان يجب أن ننفق ثروتنا على هذه الحركات حتى يهزم الاستعمار والصهيونية في كلّ مكان."

لقد انتهج النظام الانقلابي، في ظلّ هذه الأوهام التي استبدّت برأس العسكري القذافي، تجاه جيران ليبيا وأشقائها ومع بقية دول العالم، **سياسات عدوانية نزقة، قلقة ومتقلّبة.**

- تبدأ بالبذاءة الكلامية التي لا تعرف الحدود.
- وتمرّ بتســفيه الاختيارات السياســية والإيديولوجية لها جميعاً.
- وتصل إلــى حدّ العدوان والتآمر الســافر على بعضها، وبالحروب مع بعضها.
- وتنتهي إلى القطيعة السياسية والدبلوماسية مع معظمها.

- (١١) محاولة اغتيال فاشلة.

(ج) أن النظـــام الانقلابي، عبر أجهزته الأمنية وما يعرف بالمثابة العالمية، تعاون مع، ومدّ يدّ المساعدة والدعم، لأكثر من (٣٠) جماعة وحركـــة إرهابية في العالم من أقصى اليمين إلى أقصى اليســـار، كما مدّ يد الدعـــم لبعض الجماعات المتناحرة والمتصارعة في البلد الواحد ذاته.

(د) أنّ أجهـــزة النظام الانقلابي قامت بتجنيـــد وتدريب وتجهيز وتمويل أكثر من (١٥) خمسة عشر ألفاً من المرتزقة الأفارقة والعرب والأوروبيين وغيرهم، كما أقام النظام لهذا الغرض أكثر من ثلاثين معسكراً انتشرت في شتى أرجاء ليبيا.

وفي حمأة هذا النشـــاط العدواني الإرهابي التخريبي المتفلّت الذي مارسه النظام الانقلابي وأجهزته وعملاؤه:

- جرى الاتصـــال والتعاون بينه وبين **كارلـوس** وأضرابه **وأبو نضال** وجماعته.

- دخل النظام حروبه مع مصر عام ١٩٧٧ ومع تشاد على امتداد السنوات ١٩٨٠-١٩٨٧.

- تدخّل في الحرب الأوغنديـــة عام ١٩٧٩، والحرب الأهلية

الانقلابي منذ إبريل ١٩٩٢ وإلى عام ١٩٩٩ بسبب تورّطه في حادثي تفجير طائرتي (بان آم) و(يو. تي. إي).

٩ - ولعلّ أخطر هـذه النتائج الوخيمة على الشعب الليبي ارتهان اقتصاده وثروته لسنوات قادمة لسداد استحقاقات النشاط الإرهابي التخريبي الذي مارسه النظام الانقلابي وعملاؤه عبر السنوات الماضية.

هذه الجرائم: مسؤولية من؟

تناولنا فيما سبق الملامح العامّة لأوضاع ليبيا في قبضة النظام الانقلابي، وحصاد توجّهات هذا النظام وسياساته وممارساته على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولا نحسب عاقلاً يتردّد في القول بأنّ ليبيا اليوم، وبعد أربعة عقود من حكم الانقلابيين لها، تعيش وضعاً مأوساوياً كارثياً لا نظير له، حيث تمثّلت المحصّلة النهائية لهذه التوجّهات والسياسات والممارسات:

- في إذلال المواطن الليبي، رجلاً وامرأة، كبيراً وصغيراً، وقهره وامتهانه وحرمانه حتى من أبسط حقوقه الآدمية والإنسانية، فضلاً عن ثروات وخيرات بلاده.

- وفي استنزاف وتبديد ثروة الشعب الليبي النفطية وبقية

ثرواته الطبيعية، ونهب أموال خزانته العامة وأرصدتها.

- وفي تشويه صورة المواطن الليبي ودولته، عربياً وإفريقياً وعالمياً، والإساءة البالغة إلى علاقاته بأشقائه وجيرانه وبالمجتمع الدولي بصفة عامة.
- وفي تفويت فرصة الحقبة النفطية على الشعب الليبي والحيلولة بينه وبين توظيف كافة إمكاناته وطاقاته المادية والبشرية من أجل بناء النهضة وتحقيق التقدّم له ولأجياله القادمة.
- وفي ارتهان جزء هام من ثروات ليبيا وخيراتها على امتداد سنوات قادمة لأداء الاستحقاقات ودفع التعويضات عن الجرائم التي ارتكبها النظام الانقلابي إزاء العديد من الأطراف.

إنّنا لا نتصوّر وجود أحد يتردّد في وصف ما ارتكبه النظام الانقلابي بحقّ ليبيا ودولتها ومجتمعها وإنسانها وأجيالها القادمة بالجريمة، بل برزمة الجرائم.

إنّ ما وقع خلال هذه الحقبة ليس مجرّد أخطاء عارضة، أو تجاوزات محدودة، أو نزوات شاذّة غير متكرّرة، إنّها جرائم مبرمجة مقصودة مع سبق الإصرار والترصّد.

إنّ ليبيـــا اليوم، وبعد أربعة عقود من تســلّط النظام الانقلابي على حكمها ومقاليد الأمور فيها:

- هي أضعف ممّا كانت.
- وأعجز ممّا كانت.
- وأبأس وأكثر تخلفاً مما كانت.

لقد دفع انقلابيو سبتمبر بليبيا:

- في طريق الأزمات السياسية والعزلة الدولية.
- وفي طريق الهزائم العسكرية.
- وفي طريق الخصومـــات العنيفة والقطيعة مع جيرانها وأشقائها.
- وفي طريق الإفلاس والفساد المالي والإداري.
- وفي طريق الخـــراب الاقتصادي المصحوب بانحلال أخلاقي وانهيار اجتماعي ســـوف تقاســـي ليبيا آثاره أجيالاً عديدة.

تلـك هي الجريمة أو الجرائم التي اقترفها انقلابيو سـبتمبر بحقِّ ليبيا، وطناً وشـــعباً ودولة. **ولكن هل يكفي أن نقول إنّ هذا**

هـو مـا حدث في ليبيا منذ ١ سـبتمبر ١٩٦٩ ؟ أم ينبغي علينا أن نحدّد المسؤول عن هذه الجرائم؟

في اعتقادي أنّ مســألة تحديد **المسـؤول** عن هذه الجرائم هي من أوجب الواجبات علينا نحن الليبيّين في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ قضيتنا وقضية بلادنا. وهي **المسـألة المفصلية** الحاسمة لفرز الصفــوف الوطنية، ولإمكان بلوغ مخرج وحلّ لقضية بلادنا مع هذا النظام يحقّق أماني وتطلّعات شـعبنا الحقيقية والعادلة في الحرّية والعدالة وبناء دولة الاستقلال الثانية.

إنّــه من السـهل أن نجد الكثيرين مـن الليبيّين، حتى من بين عناصر النظام الانقلابي، بل القذافي نفســه وأبناءه، يتحدّثون عن بعض الأخطــاء والتجاوزات والانتهاكات وبعــض جوانب الواقع الأســيف الذي تحياه ليبيا، **ولكن قلّة من هؤلاء هي وحدها التي تصرّ على ضرورة تحديد المسؤول الحقيقي عن هذا الواقع، وعن المـآل الذي آلـت إليه أحوال بلادنا. فمن هو المسـؤول عن هذه الجرائم التي ارتكبت في ظلِّ النظام الانقلابي؟**

هذا سـؤال يفرض نفســه، ولا بدّ مـن الإجابة عليـه. وإنّ عدم البحث عن إجابة له هو نوع من العبث وانعدام الشعور بالمسؤولية، بل هو في حدّ ذاته جريمة.

هذه أسـئلة ينبغي على كلّ ليبـي يؤمن بقضية بلاده أن يطرحها علـى نفسـه، وعلى كلّ مـن يتصدّى للحديث أو البحث في شـأن القضيـة الليبية فـي هذه الآونة العصيبة من تاريـخ بلادنا. وهذا ما سأحاول الإجابة عنه في الصفحات التالية.

من هو المسؤول؟

لقد تعمّدت خلال ما سـلف من هذه الصفحات استعمال عبارتي "**النظـام الانقلابـي**" و"**انقلابيّي سبتمبر**" وذلـك مـن بـاب الموضوعيـة، حتى لا أتَّهم مـن قبل القارئ فـي تلك المرحلة المبكّرة من البحث باسـتهداف شخص بعينه من هذا النظام أو من هؤلاء الانقلابيين.

وكما هو معـروف فإنّ "**النظام الانقلابـي**" كيان مركّب يضمّ جهات وأجهزة وشخصيات ورموزاً عديدة، هم:

- من بقي من مجلس قيادة الثورة ورئيسـهم الضابط معمر القذافي.
- من بقي من حركة الضباط الوحدويين الأحرار.
- عناصر اللجان الثورية.
- أجهزة الأمن والمخابرات بمسمّياتها المختلفة.

كما يضمّ هذا الكيان المركّب:

- ما يسمَّى بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام، وما يعرف بمختلف القيادات الشعبية الاجتماعية.
- مجموعة البيروقراطيين والإداريين الفنيين، من وزراء ومن دونهم، الذين استعان النظام بهم.
- أبناء القذافي وأقاربه وعدداً من أبناء قبيلته.
- بعض أقارب من بقي من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض أفراد عائلاتهم وقبائلهم والقبائل الأخرى.

وأحسب أنّه لا يوجد شكّ في أنّ "النظام الانقلابي" الذي أقامه انقلابيو سبتمبر – في عمومه – هو المسؤول عن كلّ المظالم والشرور والجرائم التي أتينا على ذكرها فيما سلف. ولكن هل حصّة ودرجة مسؤولية كلّ فئة من هذه الفئات، وكلّ فرد داخل كلّ فئة فيها، هي واحدة ومتساوية؟!

وإذا كنت أؤكّد على استنكاري واستهجاني واستهجان كلّ ليبي، بل كلّ إنسان ذي ضمير، لأيّ عمل إجرامي، سواء أكان صغيراً أم كبيراً، بصرف النظر عن مرتكبه، فإنّ العدل والإنصاف يوجبان علينا

التمييز بين مختلف عناصر هذه الفئات المختلفة من حيث درجتهم، وحصّتهم ونصيبهم في هذه المسؤولية، وذلك من منطلق **منطقي وقانوني** بسيط، مفاده **أنَّ مسؤولية "المتبوع" أكبر من مسؤولية "التابع"، ومسؤولية "الرئيس" أكبر من مسؤولية "المرؤوس"، رغم اشتراك الجميع في المسؤولية وخضوعهم للمساءلة.**

ومن هذا المنطلق سوف أناقش فيما بقى من هذه الصفحات مسؤولية كلّ فئة من هذه الفئات التي يتركّب منها "**النظام الانقلابي**" عن الجرائم التي وقعت خلال هذه الحقبة.

استفراد القذافي بالسلطة

من المهمّ جداً، قبل الخوض في بحث مدى ودرجة مسؤولية كلّ فئة من الفئات التي يتكوّن منها النظام الانقلابي عن الجرائم والانتهاكات التي وقعت بحقّ ليبيا وشعبها منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩، **أن نثبت مجموعة من الحقائق المهمّة التي تتعلّق بالسلطات والصلاحيات الثورية والسياسية والعسكرية التي ظلّ الضابط معمر القذافي يتمتّع بها ويمارسها في ظلّ هذا النظام على امتداد العقود الأربعة الماضية، ذلك أنّ هذه الصلاحيات والسلطات هي التي سوف تحدّد درجة مسؤوليته.** ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين:

الأولى: وهي التي بدأت مع وقوع الانقلاب في الأول من سبتمبر ١٩٦٩ وإلى قيام ما أطلق عليه "سـلطة الشعب" و"الجماهيرية" و"النظام الجماهيري" في الثاني من مارس ١٩٧٧.

الثانية: وهي التي بدأت منذ الثاني من مارس ١٩٧٧ حتى يومنا هذا، وإلى أن يسقط هذا النظام بإذن الله.

وسأعرض لكل مرحلة منها ببعض التفصيل.

المرحلة الأولى:[٢] منذ قيام الانقلاب حتى ٢/ ٣/ ١٩٧٧

وقد ظلّ القذافي على امتداد هذه المرحلة يتقلّد المناصب التالية:

- رئيس مجلس قيادة الثورة
- قائد عـام القـوات المسـلحة الليبية (وفيمـا بعد قائد أعلى).
- وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي.
- رئيس مجلس القضاء الأعلى (الذي تحول إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية)

٢ للمزيد عن هذه الحقبة راجع كتاب "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف (مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٨).

- رئيس مجلس التخطيط الأعلى.
- رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي.
- رئيس التنظيم السياسي الوحيد المتمثّل في الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤتمره الوطني (ثمّ القومي) العام.

وفضلاً عن ذلك، فقد شغل القذافي منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من ١٦ يناير ١٩٧٠ حتى ٦ إبريل ١٩٧٢ .

وعلى الرغم من أنّ "**مجلس قيادة الثورة**" كان وفقاً لمقتضى المادة (١٨) من الإعلان الدستوري، الذي جرى نشره في ١١/ ١٢/ ١٩٦٩ ، هو "... **أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب**" فإن الوقائع تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن العقيد القذافي سعى ونجح بالفعل في "**الاستفراد الكامل**" بالسلطة دون بقية رفاقه الأحد عشر في المجلس بحيث تحوّل هذا المجلس إلى مجرّد **هيكل وواجهة** استخدمها القذافي كغطاء لاستبداده، ولجميع تصرّفاته وممارساته.

ولم تأتِ نهاية هذه المرحلة حتى كان القذافي قد تخلّص من سبعة أعضاء من المجلس، فأصبح يقتصر على أربعة فقط خامسهم القذافي.

- فتخلّص من النقيب **امحمد أبو بكر المقريف** بالقتل في ٢١ أغسطس ١٩٧٢.
- وتخلّص من الرائد **مختار القروي** والرائد **محمد نجم** بدفعهما لتقديم استقالتيهما في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ بعد أن نفد صبرهما في تحمّل إهانات القذافي وسبابه المتواصل لهما.
- كما تخلّص من الروّاد **بشير الصغير هوادي وعوض حمزة وعبد المنعم الهوني وعمر عبد الله المحيشي** بعد اتهامهم بالتورط في محاولة الانقلاب العسكري التي جرى الكشف عنها في منتصف شهر أغسطس ١٩٧٥ .

وقد شهدت هذه الحقبة أيضاً في إطار استفراد القذافي بالسلطة دون "مجلس قيادة الثورة" والباقين من أعضائه:

- إعلان القذافي في ١٥ إبريل **١٩٧٣** قيام ما أسماه "**الثورة الشعبية**" والتي لم تكن في الحقيقة سوى التفاف منه على مطالبة عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة له بإعلان دستور وإجراء انتخابات عامة وإعادة الحياة البرلمانية والسماح بحرية الصحافة.

- شـــروع القذافي، حســـب زعمه، في تأليـــف "**الكتاب الأخضر**" الذي صدر الجزء الأول منه في ٣/ ١/ ١٩٧٦، ويتناول ما أطلق عليه "مشـــكلة الديمقراطية – ســـلطة الشـــعب" ، وأصبحـــت مقـــولات هذا الكتيّـــب منذئذ **المرجعية السياسية لنظام الحكم في البلاد.**

- شـــرع القذافي منذ عام ١٩٧٦ في تأســـيس تشـــكيلات "**حركـــة اللجـــان الثورية**" وهي فكرة استأثر القذافي دون أعضاء المجلس بها، وهو الذي حدّد أهداف هذه الحركة ووضع شروط عضويتها، كما أشرف شخصياً على اختيار أعضائها.

- شـــرع القذافي منـــذ فترة مبكّرة خلال هـــذه المرحلة في تقريب عدد من **أبناء قبيلته** في الجيش والشـــرطة (خليفة احنيش، مســـعود عبد الحفيظ، حسن اشكال، الأخَوان ســـيد وأحمد قـــذاف الدم) وإعطائهـــم صلاحيات تفوق رتبهم ومراكزهم، كمـــا قام بتأليبهم على أعضاء مجلس قيادة الثورة وبقية ضباط الجيش.

المرحلة الثانية:[٣] منذ ٢ مارس ١٩٧٧

ظاهر الأمر أنّ العقيد القذافي سلّم السلطة في الثاني من مارس ١٩٧٧ للشعب الليبي بإعلان "**الجماهيرية**" وقيام "**النظام الجماهيري**" المتمثّل في اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب. غير أنّ الوقائع تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الهياكل لم تكن سوى "**واجهة**" جديدة حكَم القذافي من خلالها البلاد حكماً فردياً مطلقاً مع الاستعداد الدائم لديه بتحميل هذه الهياكل/الواجهة المسؤولية عن تصرّفاته وممارساته كافة.

- فظلّ "**الكتيّب الأخضر**" بأجزائه الثلاثة (حيث صدر الجزءان الثاني والثالث تباعاً خلال عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨) "**المرجعية الفكرية**" لنظام الحكم ولسياسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية. كما فرض **تدريسه** في المدارس والمعاهد والجامعات، وتمّ **تقنين مقولاته**، وجرت مصادرة أي فكر يعارضه.
- تم حلّ مجلس قيادة الثورة في مارس ١٩٧٩ وإعفاء الأربعة الباقين من أعضائه من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم.

---

٣ للمزيد عن هذه الحقبة راجع كتاب "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف.

- استبقى القذافي لنفسه علانيةً **منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية**، وبالتالي فقد مارس صلاحياته بشأن هذه القوات بصفة فردية مطلقة وبلغ به الأمر حدَّ إصدار أحد القوانين المتعلّقة بها بهذه الصفة.

- استبقى القذافي لنفسه ما أطلق عليه "**الصلاحيات الثورية**" واستأثر لنفسه وحده بحقّ ممارستها وتفسير مدلولها وبيان حدودها. وفي ١١ مارس ١٩٩٠ استصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام ما أطلق عليه "**وثيقة الشرعية الثورية**" التي حصرت تلك الشرعية في شخص القذافي وجعلت مجرّد توجيهاته وملاحظاته ملزمة التنفيذ من قبل هياكل النظام كافة.

- في نطاق ممارسة القذافي لـ"**صلاحياته الثورية**" أعطى لنفسه، دون غيره، حقَّ ممارسة "**التوجيه الثوري**" و"**الترشيد الثوري**" للجان والمؤتمرات الشعبية ولمؤتمر الشعب العام. وهو "**حقّ**" استحدثه القذافي واختلقه من عنده وأعطى لنفسه – دون غيره – صلاحية تفسيره كيفما عنّ له.

- أعطى القذافي، بموجب فهمه لصلاحياته الثورية، الحقَّ

"**للّجـان الثورية**" في ممارسة ما أطلق عليه "**التحريض الثـوري**" وهــو ما يعنــي باختصار تدخّــل عناصر هذه اللجان بكلّ الأســاليب في توجيه وتسيير أعمال اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، عند مستوياتها التفصيلية والدنيا، بما يضمن أن تسير نقاشاتها وقراراتها وتوصياتها وفق ما ينســجم ويتّفق مع توجيهات "**القائد القذافي**" وترشيده.

- ترتّب على فهم القذافي الخاص لصلاحياته الثورية وطريقة ممارســته لهذه الصلاحيات إزاء هياكل "سلطة الشعب" و"النظام الجماهيري" أن أصبحــت هذه الهياكل مجرّد "**واجهـة**" (كما كان مجلس قيادة الثورة من قبل) لتمرير وفرض وتقنين ما يراه ويختاره القذافي في كل شؤون ليبيا الداخلية والخارجية.
    - فالقذافي هــو الذي يقرّر متى تُدعى المؤتمرات الشــعبية للانعقاد، ولم يحدث أن انعقدت هذه المؤتمرات - أو جزء منها - بمبادرة ذاتية.
    - والقذافي هو الذي يحدّد شخصياً جدول أعمال المؤتمرات والقضايا والموضوعات التي تبحثها

منذ مارس ١٩٧٧ في **تجاهل هذه الهياكل بشكل كلّي وسافر** كلما اقتضت مصلحته الخاصّة ذلك. ولعل أحدث حالتين صارختين في هذا الشأن قيامه بدفع التعويضات المالية الهائلة عن حادثتي الطائرتين الفرنسية والأمريكية، وإعلانه إلغاء برنامج تطوير الأسلحة النووية في ليبيا، وهو البرنامج الذي لم توافق عليه هذه الهياكل أصلاً.

- شهدت الفترة منذ مايو ١٩٩٣ انزواء **الرائد عبد السلام جلود** الذي كان يوصف بالرجل الثاني في النظام الانقلابي ولم يعد يمارس أيّة صلاحيات. ومن جهة أخرى، فقد اقتصر دور الثلاثة الباقين في مجلس قيادة الثورة (أو ما أصبح يُعرف بالقيادة التاريخية) على أعمال تشريفية كاستقبال وتوديع الضيوف، أو حمل رسائل إلى رؤساء الدول الأخرى.

- شهدت الفترة منذ بداية التسعينيات بروز **أبناء القذافي** على مسرح الأحداث في ليبيا. ولئن اتّسمت تصرّفاتهم في مرحلة مبكّرة بالنزق والعربدة والاعتداء على حقوق الناس وأموالهم وأعراضهم، ثمّ في مرحلة تالية بالانغماس في نهب ثروات البلاد وخيراتها واحتكار الكثير من

المشروعات والأعمال والنشاطات المالية والتجارية، فإنّه لم يعد خافياً أنّ أحد هؤلاء الأبناء المدعو **سيف** أصبح يلعب دوراً سياسياً ويملك صلاحيات لا يتمتّع بها سوى والده، وهي تتجاوز صلاحيات أي شخصية أخرى في النظام الانقلابي. إنّ بروز ظاهرة "**أبناء الرؤساء**" الذين يملكون نفوذاً سياسياً واسعاً، إذا كانت مستهجنة في "النظم الجمهورية" فهي بالتأكيد أكثر استهجاناً في النظم التي تدّعي أنّها "جماهيرية"، وأنّها "سلّمت السلطة للشعب". ولا شكّ أنّ بروز ظاهرة أبناء القذافي بهذه الممارسات والصلاحيات المالية و"الرياضية" و"الخيرية" والسياسية والأمنية والعسكرية الواسعة هي دليل قاطع آخر على زيف دعاوى القذافي حول نظامه الجماهيري البديع، ودليل آخر على أنّ القذافي هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في هذا النظام. (وتجدر الإشارة إلى أنّ المدعو "الزناتي محمد الزناتي"، أحد أقارب القذافي، ظل يحتلّ منصب "الأمين لمؤتمر الشعب العام" قرابة خمس عشرة سنة منذ ١٩٩٢)

والخلاصة أنه على الرغم من ادّعاءات القذافي بأنه منذ مارس

١٩٧٧ لـم يعـد ملـكاً ولا حاكماً ولا رئيسـاً ولا أميـراً، إلا أنّه في واقع الحال ظلّ يملك ويمارس صلاحيات لا يملكها أو يمارسها أيّ من هؤلاء.

عن مسؤولية أعوان القذافي

خلصت في الصفحات السابقة إلى أن انقلابيّي سبتمبر استبدلوا النظام الملكي الذي كان قائماً في ليبيا على "**الشرعية الدستورية**" بنظام ثـــوري قائم على "**الشـرعية الثوريـة**"، وأن الضابط معمر القذافي استفرد بالسلطة واستأثر بها دون رفاقه من أعضاء "**مجلس قيادة الثورة**"، كما أنّه اســـتخدم ذلك المجلس كواجهة مكّنته من حكم البلاد باســـمهم حكمـــاً فردياً مطلقاً حتـــى مارس ١٩٧٧، ثم اســـتحدث في ذلك العام واجهة جديـــدة أطلق عليها "**النظام الجماهيـري**" وواصل من خلالها حكم البلاد حكماً فردياً مطلقاً حتى يومنا هذا.

فهـل معنى ذلك أنّ الضابط القذافي هو المسـؤول الوحيد عن جميـع الجرائـم التي ارتكبها النظـام الانقلابي بحقّ ليبيا وشـعبها على امتداد العقود الأربعة الماضية؟!

إن أحداً لا يستطيع أن ينكر مسؤولية عدد كبير من المنتمين إلى الفئات التي أشرنا إليها، والتي يتركب منها "النظام الانقلابي"، عن

الجرائم والانتهاكات والمآسـي التي ارتكبت بحقٍّ الشعب الليبي على امتداد هذه العقود، لا سيما:

(١) أن عدداً من **أعضـاء مجلس قيادة الثـورة وممن يدعون بالضبـاط الأحرار** قـد أعانوا الضابط معمر القذافي على الاستفراد بالسـلطة والاسـتمرار فيها وفي التخلّص من معارضيه، حتى من رفاقهم، وفي التنكيل بخصومه، وفي تنفيذ سياسـاته ومخططاته وبرامجه، رغم ما يعلمونه من فسادها وشرورها وخياناتها ومصادمتها لأماني وتطلّعات الشـعب الليبي وأماني جيرانه وأمّتـه. كما أنّ عدداً من هؤلاء مارس الطغيان والإجرام والإفساد واستغلال السلطة والنفوذ في دائرته الصغيرة ولمصلحته الشخصية.

(٢) أنّ الغالبية الساحقة من **عناصر اللجان الثورية والأجهزة الأمنية** المختلفة عاثت الفسـاد ومارسـت الإفساد بشتى أشـكاله وألوانه، وكرّسـت اسـتبداد الضابـط القذافي وطغيانـه، وقدّمـت له كل صور الحمايـة، كما قدّمت نفسـها أدوات طيّعة فـي خدمة إجرامـه وإرهابه وقمعه ومجونه ومؤامراته. كما أنّ الغالبية منهم مارست الإجرام والقمع والمجون في دوائرها الخاصّة ولمصالحها الذاتية

والعائلية والقبلية.

(٣) أنّ عدداً **من الإداريين والفنّيين، من وزراء وما دونهم،** سمحوا لأنفسهم بالمشاركة في تنفيذ سياسات وبرامج ومشروعات القذافي وهم يعلمون مسبقاً فسادها وإضرارها باقتصاد البلاد وخزانتها وتعليمها وإدارتها وأمنها وبنيتها وبمستقبل أجيالها، فضلاً عن الإساءة إلى سمعة ليبيا وكافة علاقاتها. كما أنّ الكثير من هؤلاء أحجم عن إبداء رأيه الفني والتخصّصي بأمانة، إن لم يكن بشجاعة وصراحة. بل إنّ بعضهم زيّن هذه السياسات والممارسات الفاسدة وقدّم لها المسوّغات والتبريرات المضلّلة وزيّف بشأنها النتائج والتقارير. كما أنّ عدداً غير قليل منهم وظّف ووجّه هذه المشروعات والبرامج لخدمة مصلحته الشخصية والعائلية والقبلية غير المشروعة .

(٤) أنّ الغالبية العظمى من **العناصر التي شاركت في "مسرحية" المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام وفي فوضى اللجان الشعبية،** وفي جميع "المهازل" التي شهدتها هذه السنوات العجاف، قبلت أن يمرّر القذافي باسمها ومن خلالها عملية تزييف إرادة الشعب الليبي،

كما رضيت بأن يصدر القذافي باسمها قرارات وتوصيات كانــت ذات نتائــج تدميرية على اقتصاد الشــعب الليبي وخزانته وقواته المســلحة وعلى قِيَمه وأخلاقه ومستقبل أجياله.

(٥) أنّ عــدداً غير قليل من أبناء **قبيلة القذاذفة** وبعض القبائل الأخرى انحازوا للقذافي انحيازاً عشــائرياً أعمى رغم ما يعرفونه عنه من فســاد ومجون واســتبداد وإجرام. وقدّم هؤلاء للقذافي كلّ صوَر الحماية والمساندة التي بمقدورهم تقديمها اســتجابةً لرابطة قبلية عميــاء، وإيثاراً لمصالح ومنافع مادية وسلطوية أنانية عاجلة، متناسين ومتجاهلين الأعــراف والتقاليد والأخلاق التي تحكم مجتمعنا الليبي المســلم وتشــدّ مختلف فئاته وقبائله وعائلاته وبيوتاته منــذ أقدم العصور. أمّا ما قــام به أبناء القذافي منذ بداية التســعينيات فلم يعد خافياً على أحد، وقد ذاعت أخبار وقصص فضائحهم وفسادهم واســتهتارهم على مستوى العالم.

هــذه حقائق ليس بمقدور أحــد منّا تجاهلهــا أو القفز فوقها عنــد الحديث عن مســؤولية "النظام الانقلابي" بشــأن الجرائم

والانتهاكات التي ارتكِبت بحقِّ الشعب الليبي على امتداد العقود الاربعة الماضية. **فهؤلاء جميعاً شاركوا بدرجة أو بأخرى في تنفيذ هذه الجرائم واقتراف هذه الانتهاكات.**

ومع ذلك، فنحسب أنّ مقتضيات العدل والإنصاف والمنطق توجب علينا أن نشير في هذا السياق إلى الحقائق التالية:

أولاً: أن عدداً من أعضاء "**مجلس قيادة الثورة**" عارضوا استبداد القذافي واحتجّوا على كثير من ممارساته وسياساته، كما دعوا إلى عودة الجيش إلى ثكناته، وطالبوا بوضع دستور دائم للبلاد وإجراء انتخابات عامّة بها، واستقال بعضهم احتجاجاً على هذه الممارسات، كما أن آخرين خطّطوا وشاركوا في محاولات مبكّرة للإطاحة بالقذافي والقضاء عليه ودفعوا ثمناً باهظاً لتلك المحاولات.

ثانياً: أن عدداً من "**الضباط الوحدويين الأحرار**" تصدّوا للقذافي منذ مرحلة مبكّرة واستنكروا استبداده وممارساته، بل شاركوا في محاولات للإطاحة بحكمه، ومن هؤلاء من دفع حياته ثمناً لموقفه، إمّا بالموت في ظروف غامضة، وإما أمام فرق الإعدام، ومنهم من دخل السجن لسنوات طويلة بسبب اتّهامه بالاشتراك في نشاط يناهض القذافي.

ثالثاً: أن عـــدداً – ولو محدوداً – مـــن **عناصر اللجـان الثورية وأجهزة الأمن والمخابرات** قاوموا بطريقة أو بأخرى إرهاب القذافي وممارساته الدموية، ولم يستجيبوا بشكل كلّي لصور تحريضه عليها، ودفع عدد منهم ثمن هذه المواقف.

رابعاً: أنّ عدداً من أبناء **قبيلة القذاذفة** والقبائل المحســوبة عليها نأوا بأنفســـهم عن أن تجرّهم العصبيـــة القبلية العمياء لأن يكونوا أدوات لإجرام القذافـــي. بل إنّ بعضهم انضمّ إلى فئات الشـــعب الليبي المعارضة للنظـــام، كما أنّ عدداً من هؤلاء سعى للقضاء على القذافي والتخلص منه.

خامســاً: أن بعض **المؤتمرات الشـعبية** نجحت، ولو على نطاق محـــدود وبصفـــة مؤقتة، فـــي معارضة وإفشـــال عدد من سياسات القذافي ومخطّطاته التدميرية، كمشروع "الشريط الساحلي" ومشروع "تجنيد المرأة" ومشروع "المقايضة" ومشروع "إلغاء التعليم الابتدائي".

نحسب أنّ هذه المواقف تعفي أصحابها من كثير من المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها "النظام الانقلابي".

ولكن ألا يظلّ هؤلاء مسؤولين عن بقية الجرائم الأخرى التي ارتكبها النظام الانقلابي وهم جزء من هذا النظام؟

ومـاذا عن بقيـة العناصر الأخـرى المكوّنة للنظـام الانقلابي، والتي لم تتّخذ أيّة مواقف تُحسب أو تسجّل لها؟ ألا تظلّ متورّطةً بالكامل ومسؤولة عن هذا السجلّ الإجرامي للنظام الانقلابي؟

ويبقى القذافي هو المسؤول الأول والأخير.

لقد خلصت في الصفحات السابقة إلى أن أعوان الضابط معمر القذافـي وبقية أركان لنظام الانقلابـي والعناصر والفئات الأخرى التـي يتركّـب منها ذلك النظـام - باسـتثناء قلّة قليلة منهـا - تظلّ مسـؤولة عن جزء هام مـن الجرائم والتجاوزات التي وقعت بحقّ الشـعب الليبي علـى امتداد العقود الأربعة الماضيـة. قد يتفاوتون في نصيب كلٍّ منهم من هذه المسؤولية، ولكنّهم يظلّون مسؤولين عنها أمام التاريخ، وأمام الشعب الليبي وأمام القانون.

ومـــع ذلك فإنني أرى أن الإنصاف والعدل يفرضان علينا القول - في ضوء ما أشـــرت إليه آنفاً حول اســـتفراد القذافي بالسلطة والصلاحيات المطلقة التي أعطاها لنفســـه، والتدخّلات الســـافرة التي مارسها في كافة شؤون الدولة الليبية وشعبها - أنّ **المسؤولية الأولى والأساسـية والكاملة عن جميع هذه الجرائم والانتهاكات إنّما تقع على المدعوّ معمر القذافي**. أمّا مســـؤولية أعوانه وبقية عناصر النظام الأخرى عنها، فهي مسؤولية **محدودة لا مطلقة**. وهي

لا تتجاوز ما يُعرف في القانون بمسؤولية "**التابع**" أو "**الأداة**".

ولا ينبغي في هذا السياق أن ننسى:

- أن معمـــر القذافي وحده هو الذي أنشـــأ هـــذه الأجهزة واللجان والهياكل بمسمّياتها المختلفة.
- وأن معمـــر القذافي وحده هو الذي حـــدّد لهذه الأجهزة واللجان والهياكل مهامهـــا واختصاصاتها ودليل عملها، كما وضع لها جداول أعمالها، وصاغ مقرّراتها وتوصياتها ونسبها إليها.
- وأن معمـــر القذافي ذاته هو الـــذي اختار أعضاء وعناصر هذه الأجهزة واللجان والهياكل وقام بتحريضها، بشـــكل علني وخفي، علـــى الإرهاب والقتـــل والقمع، والقيام – باسم الثورة والشـــعارات الثورية – بكافة الممارسات الظالمة الجائرة.
- وأن القذافـــي – ولا أحد غيره – هـــو الذي أطلق أيدي هـــذه الأجهزة واللجان والهياكل للقيام بمهامها الإجرامية الإرهابيـــة، ووضع تحـــت تصرّفها جميـــع الإمكانات والمستلزمات الضرورية.
- وأن القذافي – ولا أحد غيره – هو الذي أصدر إلى هذه

العناصـــر أوامر التكليف بتنفيـــذ مهامها الإجرامية. وهو الذي ســـعى دوماً للتغطية على هـــذه الجرائم، ولتقديم التبريـــرات لها، ولحماية مرتكبيهـــا، بل لإجزال العطايا والمنح لهم.

هذه حقائق معروفة وثابتة، ويوجد عشرات، إن لم يكن مئات الشهود عليها، وهي تؤكّد بما لا يدع أيّ مجال للشك أن **الضابط معمـر القذافـي هـو المسـؤول الأول والأخيـر عـن كل الجرائـم والمظالم التي ارتكبت بحقِّ الشـعب الليبي طوال سـنوات النظام الانقلابي.**

ولن يغيّر من هذه الحقائق أو يقلّل من قيمتها وأهميتها:

- ادّعاء القذافي في مناســبات عديدة بأنه ليس بحاكم ولا ملـــك ولا رئيس. فالصلاحيـــات "الثورية" التي أعطاها القذافي لنفسه تتجاوز ما أعطته جميع الدساتير والقوانين لأي حاكم أو ملك أو رئيس.
- قـــدرة القذافي ونجاحه في إصدار جميع أوامره وتعليماته شِفاهاً ودون دليل مكتوب، أو نجاحه في تغييب وإخفاء أدلّة وقرائن وشـــهود تورّطه وتدلّل على مسؤوليته، سواء أكانت هذه الأدلة والقرائن مادية أو بشـــرية. فالمعروف

أنّ جميع الحكام الطغاة ممّن هم على شاكلة القذافي لا يعطون أوامر كتابية، كما أنّهم لا يتردّدون حتى في تصفية من يخشون أن يكونوا شهوداً يوماً ما على جرائمهم.

- ادّعاء القذافي عدم علمه بما جرى من مظالم ومفاسد وجرائم وتجاوزات طوال عقود نظامه الانقلابي.
- لقد قال الشاعر العربي منذ زمن بعيد:

إذا كنتَ لا تدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وحتى لو لم يكن القذافي يعلم بتلك المظالم والجرائم والتجاوزات، فهو يظلّ مسؤولاً عنها بحكم مبدأ "**مسؤولية الرئيس عن أعمال تابعيه**". وقد ورد على لسان الدكتور **فؤاد عبد المنعم رياض**[٤] خلال اللقاء الذي أجراه معه برنامج "**بلا حدود**" بقناة "**الجزيرة**" العربية في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣ ما نصّه:

---

٤ الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض حاصل على الماجستير في القانون الدولي من جامعة كمبريدج ببريطانيا عام ١٩٥٣، وعلى الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٥٤، وعمل أستاذاً للقانون الدولي في جامعات باريس، وكولومبيا، في الولايات المتحدة الأمريكية، وصنعاء وبيروت. وفي عام ١٩٩٥ اختارته الأمم المتحدة عبر الانتخاب كأحد القضاة التسعة للمحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب.

" هنـاك مبـدأ دولي حاسـم: وهـو أن الرئيس يُسـأل عـن أعمال تابعيـه، حتى لو لم يكن أصدر أوامـر وحتى لو لم يكن يعلم ... فـي خبرتـي العملية مـا لقيتش رئيس بيـدّي أوامر مكتوبـة أبداً، بيدّي إما أوامر شـفهية، يا إما يسـكت ويسيبهم يتصرّفوا دون أن يتدخّل، فحتى السـكوت يعتبر جريمة، وحتـى عدم العلم يعتبر جريمة، لأنّ الرئيس مفروض أن يعلم... "

إذن فقد انتهينا إلى **خلاصات ثلاث:**

أوّلها: أن ليبيـــا تعيش، تحت الحكم الانقلابي الذي يقوده معمر القذافي، وضعاً مأساوياً كارثياً عزّ نظيره وانتفى تبريره.

ثانيها: أن إيصال ليبيا وشعبها إلى هذه الحالة المأساوية هو جريمة في غاية البشـــاعة، بكل أبعادهـــا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وســـواء أنظرنا إليها من منظور وطني أم قومي أم إنساني.

ثالثها: أن معمر القذافي هو المسؤول الأول عن وقوع هذه الجريمة الكارثة، مسؤولية أساسية وكلّية ومطلقة.

وفـــي اعتقادي أن هنـــاك نتيجتين منطقيتيـــن تترتّبان على هذه الخلاصات:

الأولى: حقّ الشعب الليبي في المطالبة بمحاكمة الضابط معمر القذافي عن هذه الجريمة، أو هذا السجل من الجرائم.

الثانية: حقّ الشعب الليبي في اعتبار الضابط معمر القذافي غير مؤهّل لأن يكون طرفاً عند البحث في مستقبل ليبيا، أو حلّ مشاكلها القائمة.

ضرورة المطالبة بمحاكمة القذافي

قلنا من قبل إنّ لكلّ جريمة فاعلاً، كما أنّ لكلّ جريمة عقوبة.

وإن منطق الحقّ والعدل الأزليين يوجب ملاحقة الجاني أيّاً كان، وإلحاق القصاص العادل به، يستوي في ذلك أن يكون الجاني وضيعاً أم كبيراً، غنياً أم معدماً، حاكماً أم محكوماً، يتكلّم العربية أو العبرية أو اللاتينية أو غيرها من لغات الدنيا.

وفيما نعلم، فإنّ الضابط **معمر القذافي** هو في نظر الشعب الليبي - كما أوضحنا - **المتّهم الأول والرئيسي** بارتكاب هذه الجريمة التي حلّت بهم وببلادهم منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩، وهو المسؤول الأول والرئيسي عن إيصال ليبيا إلى هذه الحالة المأساوية الكارثية التي تحياها.

ومن ثمّ فإننا نحسب أن **المطالبة** بتقديم هذا القذافي إلى

القضاء العادل ومحاكمته عمّا جنته يداه هي **حقّ طبيعي ومشروع** للشعب الليبي تسنده جميع الشرائع السماوية والأرضية.

وإنّ هــذه المطالبــة هي حقّ عام لليبيّين كافــة. **ولا يملك أيّ شـخص أو فئـة منهـم الصفة التـي تخولـه للتنازل عن هـذا الحقّ تحت أيّ ظرف وبأيّ ذريعة وأي مبرّر.**

كمــا أنّ هذه **المطالبة** هي **ضـرورة وطنية حيويــة** إذا أردنا – نحن الليبيّين – صلاح أوضاع بلادنا على أسس صحيحة راسخة، ورغبنا في الحيلولة دون تكرار هذه المأســاة الكارثة مرّة أخرى في المستقبل.

ولا ينبغي لشعبنا، حتى وإن بدا الآن عاجزاً – في ظلّ الظروف الاقليميــة والدولية الراهنة – عن تحقيق هذا المطلب، أن يتنازل عنه أو أن يترخّص فيه.

قد يكون **لدول وشـعوب** أخرى حقوق وحســابات كثيرة مع القذافي ونظام حكمه، ومن حقّ هذه الدول أن تقرّر ما تشاء بشأن هذه الحقوق والحسابات وفقاً لمبادئها ومصالحها وظروفها، فهذا شأنها وحقّها.

أمّا بالنسبة لما اقترفه القذافي ونظام حكمه بشأن ليبيا وشعبها، ومحاسبة ومساءلة ومقاضاة ومعاقبة هذا النظام ورموزه عنها، فهذا

شأن ليبيّ محض، وهو **حقّ** للشعب الليبي بكامله وحده، كما أنّه فضلاً عن ذلك **واجب** تقع أعباؤه على كاهل الشعب الليبي وحده، ولا ينبغي لشعبنا أن يتوقّع من أيّ أحد أو أيّ جهة غيره أن تضطلع بهذه المسؤولية نيابة عنه.

نعم، قد يكون من حقّ الشعب الليبي أن يتوقّع من أشقائه وجيرانه وبقية الأسرة الدولية، وبخاصّة تلك التي تظهر حدباً على قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة واهتماماً بمسيرة الديمقراطية في العالم، أن تتعاطف معه، وأن تناصر نضاله لرفع هذه المظالم والانتهاكات التي ارتكبها بحقه القذافي ونظامه الانقلابي، وأن تساند جهود شعبنا في ملاحقة ومقاضاة ومعاقبة المسؤولين عنها، **ومع ذلك فإنّ هذه المهمة تبقى شأناً ليبيّاً بالدرجة الأولى والأساسية.**

وفي اعتقادي الخاص فإن أي دعوة **لإصلاح الأوضاع السياسية القائمة في ليبيا لا تتضمن مطلب تقديم العقيد معمر القذافي إلى القضاء والمحاكمة عن جرائمه، هي دعوة قاصرة ومتجنية ولا تلبي المطالب الحقيقية للشعب الليبي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. وليس لمثل هذه الدعوة من مآل سوى الفشل، فضلاً عن طعن مسيرة شعبنا نحو العدل والحرية والتقدم.**

القذافي ليس، ولن يكون، جزءاً من الحل

النتيجة الثانية المترتّبة على اعتبار القذافي مسؤولاً عن هذه الحالة المأساوية التي بلغتها أوضاع ليبيا، **هي إسقاطه وإسقاط أبنائه كطرف عند محاولة البحث عن حلّ للواقع الكارثي الذي تحياه ليبيا والتفكير في مستقبلها:**

- فالقذافي هو سبب المشكلة القائمة في ليبيا، ومن ثم فلا يمكن أن يكون هو، أو مقولاته وأفكاره، أو رموز نظامه المتورطة، بمن فيهم أبناؤه، جزءاً من الحلّ لهذه المشكلة.
- أن القذافي غير جدير بأن يُحاور، وغير مؤهّل لأن تُوجّه إليه أيّة مطالبات ومناشدات بإحداث إصلاحات أو تغييرات في نظام الحكم.
- أن القذافي استنفد - بعد أربعة عقود في الحكم - كل الفرص التي يمكن أن تُعطى لأي حاكم كي يجرّب على شعبه أفكاره و نظرياته ومشروعاته "الثورية" وبرامجه "الإصلاحية".

وإن من واجب الشعب الليبي، ومن حقّه أيضاً، أن يصرَّ على هذه القناعات وهذه النتائج لمواجهة مستجدّات الوضع الراهن لقضية بلاده.

- وسواء أكان هو مؤلّف "**الكتاب الأخضر**" أم لم يكن؛ ألا تكفيه أربعون سنة كاملة من إخضاع ليبيا لإرادته وعبثه وتخلفّه؟ وإذا كان بمقدوره أن يجلب لليبيا وشعبها **أيّ خير**، فما الذي منعه حتى الآن من جلبه؟ ولِمَ انتظاره كلّ هذه العقود؟!

وإذا كان ما جلبه هذا القذافي على ليبيا حتى الآن ليس سوى **الشرور**، بكلّ أنواعها وسبلها، أليس من حقّ أبناء شعبها أن يقولوا له كفانا من شرورك ومن "جنّتك" التي ظللت تزعم أنّك "تريد أن تأخذهم إليها بالسلاسل".

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



المؤلف في سطور

من مواليد مدينة بنغازي بليبيا عام ١٩٤٠ .

نال شهادة التوجيهية عام ١٩٥٨ ، وكان ترتيبه الأول على مستوى المملكة.

تخرج من كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية عام ١٩٦٢ بتقدير ممتاز مع درجة الشرف الأولى، وعُيّن معيداً بالكلية ذاتها.

أكمل دراسته العليا ببريطانيا عام ١٩٧١ ، وحصل على زمالة جمعية المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، وعضوية جمعية خبراء الضرائب ببريطانيا.

عُيّن عام ١٩٧١ أستاذاً محاضراً بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية، كما انتدب وكيلاً لها.

عُيّن عام ١٩٧٢ رئيساً لديوان المحاسبة (بدرجة وزير) وبقي في هذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٧٧ .

عُيّن عام ١٩٧٧ سفيراً بوزارة الخارجية الليبية، ثم عُيّن عام ١٩٧٨ سفيراً لليبيا لدى جمهورية الهند حتى عام ١٩٨٠ .

أعلن عام ١٩٨٠ استقالته من منصبه كسفير بوزارة الخارجية وانضمامه إلى المعارضة الليبية في الخارج في سعيها للإطاحة

بنظام القذافي، وإقامة بديل وطني دستوري ديموقراطي.
شارك عام ١٩٨٠ في تأسيس الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وانتخب من قبل المجالس الوطنية للجبهة خلال السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ أميناً عاماً لها.
استقال عام ٢٠٠١ من قيادة الجبهة، وخصص جلّ وقته واهتمامه للبحث والتدوين والعمل الأكاديمي.

كتب صدرت للمؤلف

تطبيقات عملية في المحاسبة المالية (مع أحمد محمود عبد السلام المكي) – ١٩٦٤ .

كيف خرب القذافي خزانة ليبيا – ١٩٨٠ .

كيف خرب القذافي اقتصاد ليبيا – ١٩٨٠ .

ماذا جرى لأماني الشعب الليبي ووعود انقلاب سبتمبر؟ – ١٩٩٤ .

صور من واقع الشعب الليبي في مجال حقوق الإنسان في ظل انقلاب سبتمبر – ١٩٩٤ .

سجل بأسماء شهداء وضحايا القتل والاغتيال السياسي في ظل انقلاب سبتمبر – ١٩٩٤ .

صور من واقع الشعب الليبي – في مجال المشاركة السياسية – (في ظل انقلاب سبتمبر) – ١٩٩٤ .

تقرير انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الليبي في ظل النظام الانقلابي، سبتمبر ١٩٦٩ – ديسمبر ١٩٩٨، (المحرر الرئيسي مع آخرين) – ١٩٩٩ .

ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي، أربعة مجلدات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ .

ليبيا من الشرعية الدستورية الى الشرعية الثورية – ٢٠٠٨ .

انقلاب بقيادة مخبر – ٢٠٠٩ .

جرائم اللجان الثورية في ليبيا: من المسؤول عنها؟ – ٢٠٠٩ .

انقلاب القذافي: الدور الإسرائيلي – ٢٠٠٩ .

البليونير الفقير – ٢٠١٠ .

تحت الإعداد:

واقعة انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ .

انقلاب القذافي: الحماية الناصرية.